مجلة أسئلة ورؤى

مجلة دولية نصف سنوية **مجلد رقم: 03 عدد رقم:05 و 06**

ISSN : 2773-2975 E-ISSN 2830-8794

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الحركة النسوية المصرية والتغيير الاجتماعي: الإنجازات المتحققة والتحديات

The Egyptian Feminist Movement and Social Change: The Achieved Goals and Challenges

تاريخ الاستقبال 2023-03-02 تاريخ القبول 10-04-2023

دكتور/ أحمد بدر*	**جامعة القاهرة، مصر**	**ahmed.badr@cu.edu.eg**

ملخص:

يهدف المقال الحالي للكشف عن طبيعة الدور الذي تلعبه الحركة النسوية المصرية في إحداث التغيير الاجتماعي داخل المجتمع المصري، وفي الدفاع عن حقوق النساء، وفي تضييق الفجوة النوعية بين الجنسين. ونظرًا لتعدد مسارات العمل النسوي في الوقت الراهن؛ ركز المقال بشكل أساسي على النجاحات والإنجازات التي حققتها الحركة النسوية في المجالين التشريعي والمؤسسي باعتبارهما من أهم المجالات التي حققت فيها الحركة نجاحات ملموسة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين. ويُناقش المقال في نهايته طبيعة التحديات التي تواجهها الحركة النسوية المصرية في الآونة الأخيرة، ويحصرها في ثلاثة أشكال من التحديات: تحديات مؤسسية، وأخرى مجتمعية، وثالثة مرتبطة بطبيعة وحجم الدعم والتأييد الذي تحصل عليه المطالب النسوية من الدولة المصرية وكياناتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: النسوية، الحركة النسوية، العدالة النوعية/الجندرية، المساواة بين الجنسين، اللامساواة بين الجنسين، النوع الاجتماعي، العنف القائم على النوع الاجتماعي.

Abstract:

(*) مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، البريد الإلكتروني: ahmed.badr@cu.edu.eg

مجلة أسئلة ورؤى

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

This article sheds the light on the role of the Egyptian feminist movement in achieving social change, defending women's rights, and bridging the gender gap. Since the present time witnesses a diversity of feminist work paths, this article mainly focuses on the achievements of the feminist movement in both the legislative and institutional domains, where the movement recorded tangible successes, during the first two decades of the twenty-first century. Ultimately, this article discusses the challenges that have been recently facing the Egyptian feminist movement dividing them into three types as follows; institutional, societal, and challenges relating to the nature and extent of support and advocacy provided by the Egyptian State and its political entities for feminist demands.

Key words: Feminism, feminist movement, gender justice, gender equality, gender inequality, gender, gender-based violence.

1. مقدمة:

للحركة النسوية في مصر تاريخ طويل يضرب بجذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما استطاعت مجموعة من النسويات المصريات تأسيس أول جمعية أهلية عام 1821 وهي الجمعية اليونانية في الإسكندرية، ثم أعقبها تأسيس جمعيات ثقافية ودينية وخيرية عديدة.[1] ويمتد هذا التاريخ عبر القرن العشرين وحتى الوقت الحالي، فهو تاريخ عريق حافل بالإنجازات والنجاحات، كما أنه مليء بالتحديات والصعوبات والاخفاقات أيضًا. ويمكن تتبع جميع هذه الإنجازات أو الإخفاقات في سياقها التاريخي والمطالب التي نادت بها النسويات المصريات في كل مرحلة من مراحل تطورها التي يتفق غالبية المؤرخين للتاريخ النسوي المصري على أن لها أربع مراحل متعاقبة، تبنت كل مرحلة منها مجموعة من المطالب والحقوق للنساء، بدأت بالمطالبة بحق النساء في التعليم والتمثيل السياسي خلال الموجة الأولى، ثم انتقلت للمطالبة بحق النساء في الحصول على حقوق دستورية وقانونية خلال الموجة الثانية، بينما تميزت الموجة الثالثة بتطوير العمل النسوي في إطار التنظيم المدني والعمل الأهلي، أما الموجة الرابعة فقد أكدت على حقوق المرأة في المجال العام، ومكتسبات الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، ومحاولة الخوض في موضوعات جديدة تخص قضايا التنظيم النسوي ومسألة الجنسانية وأجساد النساء.[2]

لقد استطاع الكثير من الكتاب المصريين، خاصة النسويات المصريات المهتمات بتاريخ الحركة النسوية وانجازاتها توثيق هذا التاريخ بدقة وعناية شديدة، معتمدين في ذلك على الكثير من المصادر التاريخية الموثقة

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

والشفهية، وتضمنت حركة التوثيق هذه إشارات واضحة لمسارات العمل النسوي في مصر على امتداد ما يزيد عن قرنين من الزمان؛ ولذلك فإن الخوض مجددًا في الكتابة عن مثل هذه المسارات أمرًا لا يُضيف كثيرًا؛ خاصة وأن ما أُنجز فيه يتميز بقدر من الكفاءة العلمية، كما أن مجالات الإضافة إلى هذا التراث البحثي ذو الطابع التاريخي في الوقت الراهن ستظل محدودة. وعلى ضوء ذلك، يحاول المقال الحالي أن يتخذ لنفسه مسارًا مختلفًا بعض الشيء فهو يناقش -إلى حد كبير-الوضع الراهن للحركة النسوية في مصر، في محاولة لتسليط الضوء على ما استطاعت الحركة النسوية أن تنجزه وتحققه من تغييرات اجتماعية في طريق تحقيق العدالة الجندرية المنشودة، سواء كانت هذه التغيرات على المستوى التشريعي أو المؤسسي أو حتى على مستوى الخطاب النسوي السائد بين جمهور النسويات في مصر. فيبدأ المقال بمناقشة لبعض الإنجازات القانونية والتشريعية التي استطاعت أن تتحقق للمرأة في المجتمع المصري، والتي جاءت غالبيتها نتيجة لنضالات كثيرة خاضتها النخبة النسوية المصرية ضد بعض المواد القانونية التي كانت تنتقص من حقوق النساء، وتشعرهن بالتمييز ضدهن مقارنة بالرجال، ثم ينتقل المقال بعدها لمناقشة الإنجازات المؤسسية المتمثلة في ظهور العديد من المنظمات والمبادرات النسوية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة المختلفة. ويُختتم المقال في النهاية بمناقشة للتحديات التي تواجه الحركة النسوية المصرية في الوقت الراهن في محاولة للكشف عن طبيعة هذه التحديات، ولوضع تصور لمسارات العمل المستقبلي للحركة في ظل هذه التحديات.

2. الحراك النسوي والإنجازات التشريعية:

يعكس التوجه الحكومي والتشريعي الحالي في مصر حرص القيادة السياسية الحالية على تقديم الدعم والمساندة للمطالب النسوية، ويتجلى ذلك بوضوح في إعلان الحكومة المصرية عام 2017 عامًا للمرأة المصرية. كما يتجلى أيضًا في المواد الدستورية التي نص عليها دستور 2014، والتي تُجرم التمييز بين المواطنين المصريين على أساس الجنس، وتكفل المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يُلزم الدستور الدولة صراحة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من العنف.[3] لقد ساهم هذا التوجه الحكومي في تأييد ودعم الكثير من المطالب النسوية، وافساح المجال أمام المزيد من المكاسب القانونية والتشريعية للمرأة المصرية. ويُلاحظ على المكتسبات التشريعية التي استطاعت المرأة

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

الحصول عليها في مصر مجموعة من الملاحظات أولها أن الغالبية العظمى من هذه المكتسبات التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية جاءت كنتيجة للضغط الذي تمارسه رموز الحركة النسوية في مصر على المُشرع المصري من أجل سن القوانين الداعمة لحقوق المرأة في المجتمع. وينتظم غالبية هؤلاء النسويات في العمل النسوي إما من خلال منظمات نسوية حكومية كالمجلس القومي للمرأة، أو منظمات نسوية أهلية، أو من خلال عضوية المجالس النيابية كمجلسي النواب والشيوخ، وتُشكل جميع هذه المنظمات والمجالس كيانات ضغط حقيقية تستطيع من خلالها النسويات اكتساب المزيد من الحقوق التشريعية والقانونية لصالح النساء. أما الملاحظة الثانية التي تستوجب تسجيلها فيما يخص المكتسبات التشريعية أنها استطاعت أن تمنح للنساء حقوق داخل مجالات متعددة في العمل، وفي مسائل الأحوال الشخصية، وفي مجال النزاعات الأسرية، والولاية التعليمية، والنشاط الرياضي، وفي المجال السياسي من خلال إقرار ما يعرف بنظام الكوتة في المجالس النيابية والمحلية بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما يُعد مجال العنف ضد المرأة والتمييز ضدها من أكثر المجالات التي خاضت فيها النسويات المصريات معارك شرسة من أجل إقرار العديد من القوانين والتشريعات المجرمة للعنف ضد المرأة أو التمييز ضدها في المجالين العام والخاص. ولعل الحديث عن جميع المكتسبات القانونية التي تحققت للمرأة خلال السنوات القليلة الماضية يُعد أمرًا في غاية الصعوبة، ويحتاج لدراسة بحثية قائمة بذاتها؛ ولذلك سوف أُخصص الحديث هنا عن المكتسبات القانونية التي تحققت داخل مجالين فقط من المجالات السابقة، هما: مجال الأحوال الشخصية، ومجال العنف ضد المرأة.

ففي مطلع الألفية الثالثة، استطاع المجلس القومي للمرأة - وهو مؤسسة حكومية غالبًا ما تُسند مهمة رئاستها لإحدى النسويات البارزات - بالتعاون مع بعض المنظمات النسوية الأهلية الضغط من أجل إصدار تشريع قانوني يمنح المرأة المتزوجة الحق في استخراج وثيقة سفر دون الحصول على موافقة الزوج، وقد ترتب على

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

ذلك إلغاء بعض القوانين السابقة التي كانت تتعارض مع حق المرأة في ذلك.[4] وفي عام 2004، ساهمت مجموعة من النسويات المصريات في إعداد ومراجعة الصياغات القانونية الملائمة للقانون المنظم لإنشاء محاكم الأسرة والذى صدر بالقانون رقم (10) لسنة 2004. والذى كفل حل المنازعات الأسرية من خلال مكاتب تسوية المنازعات الأسرية وديًا عن طريق التوفيق قبل اللجوء إلي القضاء، وقد ألغى هذا القانون ولأول مرة طريق الطعن بالنقض في كافة النزاعات الأسرية ليُصبح التقاضي في مجال الأحوال الشخصية علي درجتين فقط.[5]

وتُعد فئة النساء المطلقات والأرامل واللاتي تعرضن للهجر من الفئات الاجتماعية الهشة في أي مجتمع، والتي تستوجب التدخل التشريعي والقانوني من أجل حماية تلك الفئات. وقد بذلت الكثير من النسويات خاصة اللاتي يترأسن منهن منظمات نسوية دورًا كبيرًا في إطلاق برامج وأنشطة داعمة لهؤلاء النسوة من خلال منظماتهن، بعض هذه البرامج تستهدف تقديم الدعم المادي المباشر لهؤلاء النساء، وبعضها الآخر يستهدف تقديم الدعم القانوني والحماية التشريعية. ويعد القانون رقم (11) لعام 2004 الخاص بإنشاء صندوق تأمين للأسرة، والذي يُعرف بين المشتغلين في المجال القانوني "بصندوق النفقة" ثمرة من ثمار الجهود النسوية والحكومية –في آن واحد- من أجل حماية الأطفال والنساء ضحايا التفكك الأسري. ويهدف الصندوق بشكل أساسي لضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن نفقة المطلقات والأرامل والنساء اللاتي تعرضن للهجر وكذلك الأطفال، ويُلزم هذا القانون بنك ناصر الاجتماعي بسداد قيمة النفقات المنصوص عليها في الأحكام القضائية للمستحقين، أو جزءًا من هذه النفقات على الأقل لحين تحصيلها من مستحقيها وفق الضوابط المنصوص عليها في هذا القانون.[6] وتُمارس بعض النسويات الآن ضغوطًا كبيرة من أجل تعديل بعض مواد ونصوص هذا القانون التي لم تَعُد قادرة على توفير الحماية الكافية للنساء والأطفال ضحايا التفكك الأسري، ومن بين المطالب النسوية المعروضة الآن للنقاش ضرورة التزام بنك ناصر الاجتماعي بسداد القيمة الكاملة للنفقات

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

المنصوص عليها في الأحكام القضائية للأسر المستفيدة من خدمات صندوق تأمين الأسرة، وعدم قصرها على مبلغ مالي محدد، أو ربطها بقدرة البنك على تحصيل قيمة النفقة من الأشخاص المحكوم عليهم.[7]

وتُشكل المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في الحصول على الجنسية واحدة من الموضوعات التي وضُعت لفترة من الزمن على أجندة العمل النسوي والحقوقي في مصر، متأثرة في ذلك بالكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، والتي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (15) منه، والمادة رقم (9-1) من اتفاقية السيداو، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي نصت جميعها على أنها حقًا من حقوق الإنسان لا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغييرها، ولا التمييز بين الأشخاص في الحصول عليها بحسب الجنس. وبرغم أن القانون المصري لا يُميز بين المصريين بحسب الجنس في حق الحصول على الجنسية، فيجعله حقًا مكتسبًا للرجال والنساء المصريين على حد سواء، وبرغم تصديق مصر على اتفاقيات ومعاهدات دولية تنص على ذلك، إلا أنها تحفظت على نصوص بعض المواد التي تمنح المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي الحق في أن تمنح جنسيتها المصرية لأبنائها، بحيث يُصبح هذا الحق مقتصرًا على الآباء المصريين فقط، والأم المصرية المتزوجة من أجنبي مجهول الجنسية أو لا جنسية له. وظلت الدعوات النسوية والحقوقية تطالب لفترات طويلة امتدت لعقود بإزالة التمييز بين الرجل المصري والمرأة المصرية فيما يتعلق بجنسية أبنائهما إلى أن صدر القانون رقم (154) لعام 2004، ليقرر المساواة القانونية بين من ولد لأب مصري أو لأم مصرية في اكتساب الجنسية المصرية.[8]

ويُعد مجال العنف ضد المرأة من المجالات الأخرى التي خاضت فيها النسويات المصريات معارك شرسة ضد الأعراف والتقاليد المجتمعية المؤيدة والداعمة للكثير من أشكال العنف التي تتعرض لها النساء من جانب، وضد النصوص القانونية القديمة التي كانت تعتريها الكثير من جوانب القصور والخلل التشريعي من جانب

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

آخر. ولعل ما حققته النسويات في هذا المجال لا يقل أهميةً عما تحقق للمرأة من مكاسب في مجال الأحوال الشخصية، كما أنها كانت متنوعة، وجاءت استجابة لقيود مجتمعية كانت تحاصر النساء في المجالين العام والخاص، وهو ما استوجب من النسويات المطالبة بها في الكثير من المحافل والمناسبات للضغط على المشرع المصري من أجل إقرارها. إن الكثير من النجاحات التي حققتها النخبة النسوية في هذا المجال يعتبرها البعض من سمات الموجة الرابعة للحركة النسوية المصرية ككل، والتي أكدت على حق النساء في صون وحماية أجسادهن من أي اعتداءات أو تعديات يكون لها تأثيرات جسدية أو نفسية أو جنسية سلبية على النساء.

ومن أبرز أشكال العنف التي حظيت باهتمام كبير من جانب النسويات، ودفعتهن للمطالبة بتعديلات عاجلة في قانون العقوبات المصري "جرائم العنف الجنسي" حيث تشكل واحدة من أكثر الحوادث التي تتعرض لها النساء في المجالين العام والخاص. فبحسب دراسة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن أكثر من 90٪ من النساء المصريات أبلغن عن تعرضهن لحوادث التحرش الجنسي في الشوارع.[9] وتشير نتائج المسح العالمي للرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGS)، والذي أُجري في مصر مؤخرًا إلى أن ما يقرب من 60% من المستجيبات اللاتي شملهن المسح تعرضن للتحرش الجنسي في الشوارع. وتُظهر النتائج أيضًا أن ما يقرب من ثلثي الرجال أبلغوا عن قيامهم بالتحرش الجنسي بسيدات أو فتيات.[10] ووفقًا لنتائج مسح النشء والشباب في مصر (SYPE) لعام 2014 فإن 43,8٪ من الفتيات في الفئة العمرية من 19-29 عامًا تعرضن على الأقل لشكل من أشكال التحرش الجنسي.[11] هذا الارتفاع الملحوظ في معدلات العنف الجنسي دفع بالكثير من النسويات للمطالبة بإضافة نصوص ومواد قانونية جديدة لقانون العقوبات المصري تكون أكثر ردعًا لمرتكبي هذه الأفعال، وإجراء تعديلات على النصوص القانونية السابقة بحيث تُشير بشكل واضح ومباشر دون لبس لمصطلح التحرش الجنسي، وكان من نتائج هذه الضغوط إضافة مصطلح التحرش الجنسي للمعجم

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

القانوني لأول مرة، وقد رُوعي أيضًا أن تتضمن المواد القانونية المضافة عقوبات محددة لكافة أشكال التحرش الجنسي اللفظية والجسدية والإلكترونية أيضًا، كما يُلاحظ في التعديلات القانونية تغليظ عقوبة بعض الأفعال والممارسات الجنسية غير المرغوب فيها لتتراوح ما بين الحبس لستة أشهر وخمس سنوات، وغرامات مادية تصل إلى 50 ألف جنيه، أو المؤبد والإعدام في حالة بعض الاعتداءات كالاغتصاب وهتك العرض.[12]

وإلى جانب التحرش الجنسي، يُعد ختان الإناث من الممارسات واسعة الانتشار بين النساء والفتيات في مصر، فبحسب نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية في عام 2021 فإن ما يقرب من 86% من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج مختنات، كما أن الختان أكثر انتشارًا بين السيدات والفتيات في الريف مقارنة بالحضر (90%، في مقابل 79% على التوالي).[13] ونظرًا لهذا الانتشار الواسع لختان الإناث، حازت هذه القضية على جانب كبير من اهتمام النخبة النسوية المصرية باعتباره شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة، وخصصت لها الكثير من المنظمات النسوية في مصر مساحة كبيرة من دائرة اهتمامها؛ وقد انعكس هذا الاهتمام في كثرة المؤتمرات والندوات والحوارات النقاشية المفتوحة التي أجرتها الكثيرات من رموز الحركة النسوية في مصر حول القضية، والتي كانت تهدف بشكل أساسي لخلق حالة من التعبئة المجتمعية المناهضة لهذه القضية، وتسليط الضوء على مدى خطورتها وآثارها السلبية على حياة النساء الجسدية والجنسية والنفسية؛ تمهيدًا للضغط من أجل تغليظ العقوبات القانونية الخاصة بهذا الشكل من أشكال العنف، ويمثل القانون رقم (126) لعام 2008، والتعديلات التي أُجريت عليه بموجب القانون رقم (78) لعام 2016 ثمرة من ثمرات الجهود النسوية المبذولة من أجل التصدي لهذا الشكل من أشكال العنف. وشملت التعديلات رفع العقوبة من جنحة لجناية، وزيادة مدة العقوبة لتتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات، وقد تصل إلى 15 عامًا إذا اسفرت عن عاهة مستديمة أو الوفاة. كما أصبح انقضاء الدعوة الجنائية في هذه القضية بعد مرور عشرة سنوات بدلاً من

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

ثلاث، وأصبحت أيضًا من الجرائم التي يُعاقب على الشروع فيها إذا وقفت عند حد الشروع فيها ولم تكتمل. وشهدت التعديلات أيضًا عقاب لطالب الختان بالحبس إذا تمت الجريمة بناء على طلبه.[14]

يتضح من العرض السابق للضغوط التي مارستها النسويات على المُشرع المصري من أجل تعديل أو حذف أو إضافة بعض المواد القانونية مدى التطور الذي وصل إليه الوعي النسوي المصري، وإدراكه لطبيعة القوى الاجتماعية المهيمنة على النساء في مصر، والتي تشكل التشريعات والقوانين أحد أهم تجلياتها. كما يكشف هذا التحليل عن اقتحام النسويات لمجالات قانونية متعددة من أجل الكشف عن أوجه القصور التي تعتري البنية التشريعية والقانونية في مصر، والتي تكرس لصور اللامساواة الجندرية، وتهميش النساء، والتمييز ضدهن، وربما خضوعهن للقمع أحيانًا.

3. التوسع في تأسيس المنظمات والمبادرات النسوية:

تتسم المرحلة الأخيرة من عمر الحركة النسوية في مصر بكثرة تأسيس المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق المرأة ومصالحها، ويأتي على رأس هذه المنظمات النسوية مركز دراسات المرأة الجديدة، ورابطة المرأة العربية، ومركز قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة المرأة والذاكرة، ومؤسسة نظرة للدراسات النسوية، والمركز المصري لحقوق المرأة، ومركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي وغيرها من المراكز النسوية البحثية والحقوقية والقانونية. وتخضع غالبية هذه الكيانات النسوية للقانون المصري الخاص بتنظيم الجمعيات الأهلية، وتتولى وزارة التضامن الاجتماعي المصرية منح حقوق الإشهار لهذه المنظمات، كما تتولى عملية متابعتها والإشراف عليها. ويشترط في عملية التأسيس أن يكون لكل منظمة أو جمعية أهداف واضحة ومحددة منذ التأسيس، وغالبًا ما تجمع هذه الأهداف ما بين إجراء البحوث والدراسات المعنية بحقوق المرأة في المجتمع وصور العنف التي تواجهها، وبين عقد الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والموائد المستديرة، وجميعها تهدف إما إلى التأثير في عملية صناعة القرار الخاص بالمرأة، أو بناء القدرات، أو التوعية بقضايا المرأة في المجتمع، أو خلق حالة من النقاش المجتمعي المفتوح حول قضايا النساء. ويُضاف لهذه الأهداف أيضًا التدخلات التي تقدمها بعض هذه الكيانات النسوية الأهلية من أجل إجراء تعديلات تشريعية أو قانونية على النحو المشار إليه أعلاه. وتضم هذه

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

المنظمات في عضويتها ناشطات وناشطين في المجال النسوي، كما قد تضم حقوقيين ممن يُستفاد من خبراتهم القانونية في الكشف عن الثغرات التي تعتري بعض النصوص والمواد التشريعية الخاصة بحقوق النساء واقتراح تعديلات بشأنها، أو تقديم الدعم القانوني للنساء بشكل عام.

وتُنفذ هذه الكيانات والمنظمات النسوية نشاطاتها داخل المناطق الحضرية والريفية، مع تركيز واضح لهذه الأنشطة داخل المدن الحضرية الكبرى في مصر، خاصة ما يُعرف بإقليم القاهرة الكبرى الذي يضم محافظة القاهرة وبعض المناطق الحضرية في محافظتي الجيزة والقليوبية. ويلاحظ أن بعض هذه المنظمات النسوية بدأت عملها منذ وقت مبكر منذ ثمانينيات القرن العشرين، عندما بدأت الدولة ترخي قبضتها على المجتمع المدني بعد اغتيال السادات ووصول مبارك إلى سدة الحكم في عام 1981. ويُشكل العقد الثاني من القرن العشرين عقد الازدهار في الأنشطة والبرامج المُنفذة من قبل المنظمات النسوية في مصر، حيث يُلاحظ وجود زيادة ملحوظة في وتيرة تلك المشروعات والبرامج المُنفذة في مجال حقوق المرأة بشكل عام والعنف ضد المرأة على وجه التحديد. فوفقًا لدراسة أجراها مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي في عام 2016، وشملت 25 مؤسسة أهلية داخل أربع محافظات مصرية، نفذت 55 مشروعًا في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، اتضح أن ما يزيد عن 65% من هذه المشروعات نُفذت خلال الفترة من 2010 وحتى عام 2015.[15]

وبرغم تنوع الأنشطة التي تنفذها الكثير من المنظمات النسوية في مصر، وعدم اقتصارها على العمل النسوي فقط فقد تمارس بعض الأعمال الخيرية الأخرى، إلا أنها ساهمت بشكل ملحوظ في انخراط النساء في المجال العام، وذلك عبر عدة قنوات مختلفة، أولها: التحاق الكثير من النساء بالعمل في هذه المنظمات في وظائف ومهن متنوعة، بعضهن مسؤولات عن إدارة برامج أو مشروعات معينة داخل هذه المنظمات، وبعضهن يعملن في مجال تنفيذ هذه البرامج والمشروعات. وثاني هذه القنوات، هي مشاركة النساء بشكل عام في الأنشطة والفعاليات التي تنفذها هذه المنظمات النسوية المختلفة باعتبارهن فئات مستهدفة داخل المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها تلك المنظمات أنشطتها. وتنبع أهمية مشاركة النساء في تلك الأنشطة من إيمان الكثير من العاملات بتلك المنظمات بأن النساء أنفسهن قد يُسهمن بشكل غير مباشر في الترسيخ للعنف والتمييز ضدهن من خلال قبولهن بتلك الممارسات والأفعال وعدم مقاومتها؛ لذلك فإن توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن في المجتمع وأساليب مقاومتهن للتمييز الذي يمارس ضدهن تُعد واحدة من أهم القضايا التي تعمل عليها الكثير من المنظمات النسوية في الوقت الحالي في مصر.

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

ومن السمات المميزة لهذه المرحلة من تاريخ الحركة النسوية المصرية أيضًا -وبالتحديد خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين- ظُهور العديد من المبادرات النسوية الشابة التي تتشكل من الشباب من الجنسين، وتهدف للمدافعة عن حقوق النساء في المجتمع، خاصة تواجدهن في المجال العام. ومن الملاحظ أن هذه المبادرات الشبابية لم تقتصر على العاصمة أو المدن الكبرى في مصر فحسب، بل امتدت لتصل أيضًا لبعض المحافظات الأخرى في الوجهين القبلي والبحري. ومن أمثلة هذه المبادرات النسوية "قوة ضد التحرش الجنسي" (OpAntiSH)، وهي مبادرة تهدف للحفاظ على سلامة وأمان النساء المشاركات في الاحتجاجات، وكذلك رفع مستوى الوعي ضد التحرش الجنسي في الشوارع.[16] وخلال عام 2012 أيضًا، أُنشئت مبادرة أُخرى بعنوان Tahrir Body Guards (تحرير بودي جاردز)، وهي مبادرة تأسست بهدف مساعدة النساء اللاتي يتعرضن للاعتداء والتحرش الجنسي خلال المظاهرات التي كانت بميدان التحرير، وتتألف من متطوعين يقومون بدوريات في مناطق الاحتجاجات لضمان سلامة النساء، والتدخل لحمايتهن في حالة تعرضهن لأي تحرش أو اعتداء أثناء التظاهر.[17] كما تعد "بصمة" مبادرة أخرى تشكلت نتيجة للوضع السياسي بعد عام 2011، وقد تأسست مثل غالبية مبادرات مناهضة التحرش الجنسي في عام 2012، وكانت معنية بجعل ميدان التحرير آمنًا للنساء المتظاهرات، والتدخل في حالة ما إذا تعرضن للاعتداء؛ وعمل أعضاؤها لاحقًا بشكل مكثف على تنظيم حملات للتوعية المجتمعية بخطورة التحرش الجنسي في مصر.[18] وكذلك مبادرة "شفت تحرش" وهي مجموعة ضغط تعمل على رصد وتوثيق ومكافحة جرائم التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات، وتوفير الدعم القانوني والنفسي لكل من تتعرض للاعتداء أو العنف البدني في الأماكن العامة. ومن الملاحظ على هذه المبادرات أن بعضها يتبع منظمات نسوية محددة، والبعض الآخر تشكل بجهود فردية خلاقة نتيجة للأوضاع الاجتماعية والسياسية في مصر التي أعقبت يناير 2011.

لقد ساهم التوسع في تأسيس الكيانات والمنظمات والمبادرات النسوية في مصر في بروز دور المجتمع المدني باعتباره الطرف الأكثر معرفة بقضايا النساء، والأكثر انخراطًا في العمل على تحقيق مطالبهن والمدافعة عنهن؛ وهو ما دفع بالكثير من المنظمات الدولية المهتمة بشؤون النساء حول العالم أو لديها برامج وأنشطة تستهدف النساء في مصر كهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبلان إنترناشيونال، وهيئة كير الدولية، وهيئة كاريتاس الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى أن تعقد شراكات مع تلك المنظمات النسوية المصرية لتنفيذ الكثير من الأنشطة والبرامج التي تستهدف النساء المصريات. وقد أسفرت كل صور الشراكة هذه عن تطور العمل النسوي

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

في مصر على المستوى البحثي، والتدريبي، وبناء القدرات، وتشكيل لجان للحماية المجتمعية التي تهدف بشكل أساسي للتدخل السريع لإنقاذ الفتيات والنساء المعرضات للخطر؛ أملاً في النهاية في تحسين أوضاع النساء وإحداث تغيير ثقافي واجتماعي نحو المزيد من العدالة الاجتماعية والجندرية.

4. التحديات التي تواجه الحركة النسوية في مصر:

تواجه الحركة النسوية في مصر ثلاثة أشكال من التحديات، الشكل الأول من هذه التحديات نابع من داخل الحركة النسوية ذاتها، ويرتبط بعدم قدرة رموز هذه الحركة على تجسيد مطالب الحركة في ائتلافات أو اتحادات نسوية عامة. أما الشكل الثاني من التحديات، فهو يرتبط بالثقافة المجتمعية السائدة حول المرأة وحقوقها في المجتمع والتي تحاصر تطلعات رواد الحركة وتعوق مسيرتها. في حين يرتبط الشكل الثالث لهذه التحديات بطبيعة تعامل الدولة المصرية مع المطالب النسوية وكيفية الاستجابة لها، والتي تتأرجح ما بين الدعم والتأييد تارة والمعارضة والتضييق تارة أخرى. ففيما يتعلق بالشكل الأول من التحديات، فعلى الرغم من الانتشار الواسع للمنظمات التي تتبنى الفكر النسوي وزيادة أعدد المنتسبين إليها، إلا أن غياب أو عدم فعالية الائتلافات أو الاتحادات النسوية التي تجمع هذه المنظمات داخل كيان واحد يُضعف من جهود الحركة ومكتسباتها. فالائتلافات وقوى العمل النسوية التي ظهرت خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين ظلت قاصرة على قضايا نسائية محددة، فهي تتعامل مع قضايا النساء بشكل تجزيئي كأن تقوم بالتصدي لأحد أشكال العنف ضد المرأة أو غيرها من الموضوعات الأخرى، في حين غابت عن ساحة العمل النسوي الائتلافات أو الاتحادات التي تتبني المطالب النسوية جملة واحدة، أو حتى تدافع عنها. ومن أمثلة الائتلافات وقوى العمل التي ظلت قاصرة على التعامل مع قضايا محددة، الاتحاد النوعي لمناهضة الممارسات الضارة ضد المرأة والطفل الذي أُشهر في مارس 2013، وضم في ذلك الوقت 15 جمعية ومؤسسة أهلية. وتقتصر أنشطة الائتلاف على مناهضة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك قوة العمل

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

المناهضة لختان الإناث التي أُعيد إحيائها في فبراير 2018، وضمت مجموعة من المنظمات النسوية والحقوقية والتنموية بهدف تكثيف الجهود وتوحيدها لخلق سياسات وآليات عمل جديدة من شأنها الحد من استمرار ظاهرة ختان الإناث في مصر.[19] إن غياب الائتلافات أو الاتحادات النسوية التي تجمع أو تضم عدة منظمات بداخلها يؤدي إلى غياب التنسيق الكافي بين هذه المنظمات النسوية، وإلى تكرار الجهود وتركيز نشاطات المشروعات التي تنفذها تلك المنظمات في مناطق محددة، وتجاهل مناطق أُخرى في أمس الحاجة لمثل هذه المشروعات. ففي دراسة أجراها مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي في عام 2016، لتحديد طبيعة الأنشطة والمشروعات التي تُنفذها الجمعيات النسوية في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، اتضح وجود تركز لجميع هذه النشاطات داخل مجتمعات محلية بعينها، في حين افتقرت مجتمعات أخرى لمثل هذه المشروعات، كما اتضح أيضًا غياب التنسيق بين المنظمات النسوية العاملة في هذا المجال وبعضها البعض فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات وآليات متابعتها.[20]

ويتمثل التحدي الثاني الذي يواجه الحركة النسوية في مصر في القيود والثقافة المجتمعية الداعمة للتمييز النوعي بين الذكور والإناث في المجتمع، والرافضة لأشكال المساواة بين الجنسين. وتتجلى ملامح هذه الثقافة في أدق صورها داخل المجتمعات المحلية القروية البسيطة ذات الثقافة التقليدية كمجتمعات الصعيد في مصر على سبيل المثال، التي تتمسك بالموروثات والثوابت الثقافية وترفض تغييرها، فهي قد تُبرر العنف ضد المرأة وترسخ له في المجتمع، وتعارض حق المرأة في التعليم، وفي العمل، وفي التواجد بشكل عام في المجال العام. فبالرغم من التحسن الملحوظ في مستويات تعليم الإناث خلال السنوات الأخيرة، وارتفاع نسبة النساء الملتحقات بالتعليم الجامعي والراغبات في العمل، إلا أنه لم يواكب ذلك تحسن في معدلات مشاركة المرأة المصرية في الحياة العامة بشكل عام، وفي النشاط الاقتصادي على وجه التحديد. فلاتزال مشاركة المرأة في

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

المجال العام محكومة بأعراف وأنماط اجتماعية وثقافية تفرض عليها نوعًا من الحماية الذكورية التي تشكل قيودًا على حركتها خارج المنزل. وتكشف نتائج المسح العالمي للرجال والمساواة بين الجنسين، عن وجود اتجاهات لدى الذكور لفرض نمط من الوصاية على الإناث، حيث يسود اعتقاد لدى 77,9% من الذكور المشاركين في المسح بأن من واجب الرجال فرض نوع من الحماية الذكورية على أقربائهم الإناث، كما يعتقد 79,8% من الرجال أن الأخوة الذكور مسؤولون عن سلوكيات أخواتهم الإناث حتى وإن كانوا أصغر منهن سنًا. ومن الأمور الملفتة للنظر أن نسبة كبيرة من الإناث المشاركات في المسح كن مؤيدات لهذا النمط من الوصاية الذكورية.[21] وهو ما يعني بوضوح أن النساء يساهمن بشكل غير مباشر في ترسيخ التمييز ضدهن، وفي تقييد حركتهن في المجال العام.

أما التحدي الثالث الذي يواجه الحركة النسوية فهو يرتبط -كما سبق وأن أوضحنا- بحجم وطبيعة الدعم والتأييد الذي تحصل عليه الحركة ومطالبها من الدولة المصرية. فتاريخيًا اختلفت وتباينت أشكال الدعم والتأييد المقدمة من الدولة للحركة وقادتها ورموزها ومطالبها، فقد عُرفت الفترة من الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين "بنسوية الدولة" حيث كانت الدولة خلال الحقبة الناصرية تفرض سيطرتها على مجالات العمل النسوي في مصر، وتتمسك بالإطار المحافظ فيما يتعلق بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية المتحكمة في المجال الخاص. واتسمت هذه الفترة بتجاهل المطالب النسوية وقمعها، وحل الاتحادات والأحزاب السياسية، ومحاولة توظيف رموز الحركة في المشروع السياسي للدولة.[22] وظل الإطار المحافظ هو الشكل الحاكم تقريبًا للعلاقة بين الدولة والحركة النسوية حتى وصول مبارك لسدة الحكم في عام 1981، حيث سعت الدولة بعدها لضمان التأييد الدولي لسياساتها، فصدقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية كان من بينها اتفاقية السيداو؛ لتؤكد على التزامها بمواجهة التمييز ضد النساء في مصر. وخلال السنوات العشر الأخيرة من

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

حكم مبارك شهدت هذه العلاقة تحسنًا ملحوظًا بعض الشيء، واتضح هذا التحسن في التوسع في تأسيس الكثير من المنظمات والكيانات النسوية، وفي الاستجابة للضغوط التي كانت تمارسها النخبة النسوية لإجراء تعديلات عاجلة على بعض التشريعات والقوانين التي كانت تحرم النساء من بعض الحقوق في مصر، وتكرس للإقصاء والتمييز ضدهن على نحو ما أشرنا سابقًا، وشكل المجلس القومي للمرأة -وهو كيان حكومي تابع لرئاسة الجمهورية- آلية لتحقيق بعض المطالب النسوية في ذلك الوقت. لكن هذه الفترة شهدت أيضًا بعض المضايقات الأمنية التي كانت تمارسها الأجهزة الأمنية ضد بعض رموز الحركة النسوية، خاصة العاملات منهن في المراكز والمنظمات النسوية الحقوقية التي كانت تتولى مسؤولية الدفاع عن الناشطات السياسيات. وبعد سقوط حكم مبارك في عام 2011، وانفتاح المجال العام واتساع أفق التطلعات أمام المصريين بشكل عام وأمام النسويات على وجه التحديد، طالبت النسويات في عام 2011 بالحصول على حصة مساوية لحصة الرجال في المقاعد البرلمانية في المجلس المزمع تشكيله في ذلك الوقت، وبضرورة تمثيلهن في اللجان التأسيسية لصياغة الدستور. وبعد عام 2013، اتجهت الدولة لمراقبة أنشطة العمل الأهلي في مصر، والتضييق على الكثير من الأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني بحجة أن بعض المنظمات الأهلية كان قد ثبت تورطها في تمويل أنشطة غير قانونية؛ وبالتالي تأثرت المنظمات النسوية -مثلها في ذلك مثل باقي المنظمات الأهلية- بهذه الأوضاع، ووصل الأمر ببعض هذه المنظمات والمبادرات أن جمدت أنشطتها. لكن هذا الوضع لم يدم كثيرًا، فمع إعلان الرئيس المصري عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، استطاعت الكثير من المنظمات النسوية أن تعود لممارسة أنشطتها من جديد، ولتنفيذ الكثير من برامجها في المجتمعات التي تستهدفها، كما يُلاحظ على هذه المرحلة محاولات من جانب الدولة المصرية لإشراك بعض رموز النخبة النسوية في الحوار الوطني المفتوح الهادف لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. ويبدو أن النهج العام الذي تتبناه الدولة المصرية في الوقت الحالي في

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

التعامل مع الحركة النسوية نهج يجمع بين نسوية الدولة ونسوية المجتمع المدني، حيث تعمل المؤسسات الحكومية جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الأهلية في مواجهة كافة أشكال التمييز والإقصاء التي تواجهها النساء في مصر، لكن الحكم الكامل على هذه التجربة في الوقت الحالي يعد أمرًا في غاية الصعوبة، خاصة وأنه لم يمض على هذا النهج سوى عدة أشهر قليلة.

5. خاتمة:

يتضح من العرض السابق لأهم الانجازات التي استطاعت الحركة النسوية أن تحققها والتحديات التي واجهتها في المجتمع المصري أنها ارتبطت -بشكل ملحوظ وخلال فترات تاريخية طويلة- بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، على اعتبار أن الكثير من مطالب الحركة النسوية في مصر تتبناها منظمات نسوية أهلية، وتقوم بتنفيذها في شكل أنشطة ضمن مشروعات أو برامج في المجتمعات المحلية التي تستهدفها تلك المنظمات. ولذلك، فإنه يمكن القول بأن نجاح الحركة النسوية في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في أرض الواقع سيتوقف -إلى حد كبير- في المستقبل على حجم الدعم الذي تقدمه الدولة المصرية للمجتمع المدني ككل وللمنظمات النسوية على وجه التحديد. كما سيتوقف أيضًا على المساحة التي ستخصصها الدولة للنسويات البارزات اللاتي يُشكلن رموزًا للحركة النسوية من ممارسة أدوارهن في الدفاع عن حقوق النساء. ويستطيع المتأمل لواقع المجتمع المصري أن يلحظ هذه العلاقة بوضوح، ففي الفترات التاريخية التي كانت تقوم فيها الدولة بإفساح المجال أمام رموز الحركة النسوية ومنظماتها لممارسة أدوارهم، استطاعت الحركة أن تحقق نجاحات ملموسة في مختلف المجالات. وعلى العكس من ذلك، ففي الأوقات التي كانت تتجه فيها الدولة لتقييد أنشطة العمل الأهلي عمومًا أو النسوي على وجه التحديد كانت تتوقف غالبية الأنشطة النسوية. وفي ظل التوجهات الحكومية الحالية الداعمة لحقوق النساء والراغبة في إشراك المجتمع المدني في دفع عجلة التقدم والتنمية، فمن المتوقع أن تتنوع مسارات العمل النسوي في مصر خلال المرحلة القادمة أذا ظل هذا الدعم الحكومي موجودًا، كما قد يحدث أن تظهر موضوعات جديدة على أجندة العمل النسوي لم يسبق أن تم مناقشتها أو طرحها من قبل.

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

قائمة المراجع والهوامش

[1] هدى الصدة، وميسان حسن، بناء ونضال: من أرشيف الحركة النسوية المصرية، القاهرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، الطبعة الأولى، 2018، ص6.

[2] هالة كمال، لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، سلسلة أوراق الذاكرة (5)، الطبعة الأولى، 2016، ص5.

[3] دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014، الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية، مواد أرقام (9، 11)، متاح نسخة إلكترونية على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

[4] المجلس القومي للمرأة، حصاد المجلس القومى للمرأة بشأن التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة المصرية، تاريخ الدخول على الموقع 2022/7/4، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ycnpV2

[5] قانون رقم (10) لسنة 2004 بشأن إصدار قانون محاكم الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد (12)، تابع (أ)، 18 مارس 2004.

[6] قانون رقم (11) لسنة 2004 الخاص بإنشاء صندوق نظام تأمين للأسرة، الجريدة الرسمية، العدد (12) تابع أ، القاهرة، صدر في 18 مارس 2004.

[7] لمزيد من التفاصيل حول التعديلات المقترحة لهذا القانون، يمكن الرجوع للمصدر التالي: أحمد بدر، الإشكاليات الاجتماعية المترتبة على تحصيل النفقات من بنك ناصر الاجتماعي، القاهرة، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، 2022.

[8] قانون (154) لعام 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (26) لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية، الجريدة الرسمية، العدد (28)، مكرر (أ)، الصادر في 14 يوليو 2004.

[9] UN Women. Study On Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt. Egypt. 2013. Available from https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/harassmap/media/uploaded-files/287_Summaryreport_eng_low-1.pdf

[10] UN Women, Promundo US. Understanding Masculinities: Results from The International Men and Gender Equality Survey (IMAGES). UN Women. 2017. Available from https://imagesmena.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/05/IMAGES-MENA-Executive-Summary-EN-16May2017-web.pdf

[11] Roushdy R, Sieverding M. Panel Survey of Young People in Egypt (SYPE) 2014 Generating Evidence for Policy, programs, and research. Population Council. Egypt.

أحمد بدر	جامعة القاهرة، مصر	ahmed.badr@cu.edu.eg

2014. Available from https://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2015PGY_SYPE-PanelSurvey.pdf

[12] المجلس القومي للمرأة، حماية المرأة من جرائم العنف في القوانين والتشريعات الوطنية، القاهرة، 2020، متاح نسخة من التقرير على الرابط التالي: https://bit.ly/3Pkx9DN

[13] CAPMAS, Egypt Family Health Survey EFHS 2021, Issue: June 2022, available from: https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/2022113092256_health.pdf

[14] المجلس القومي للمرأة، حماية المرأة من جرائم العنف في القوانين والتشريعات الوطنية، مرجع سابق.

[15] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للمصدر التالي، أحمد بدر، وأمل فهمي، خريطة مشروعات العنف القائم على النوع الاجتماعي، القاهرة، مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي، 2016. يمكن الاطلاع على نتائج الدراسة من خلال الرابط التالي: http://www.gbvprojectegypt.com/results

[16] Piquemal L. Perceptions and Management of Gender Roles and Dynamics :Opantish Intervention Teams in Cairo. Open edition Journals [Internet].2015. Available from: https://journals.openedition.org/ema/3540?lang=en

[17] Mikhail A. Tahrir Bodyguard: Fighting Sexual Harassment on Egypt's Streets. Atlantic Council [Internet]. 2012 December 10. Available from:http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tahrir-bodyguard-fighting-sexual-harassment-on-egypts-streets

[18] Tadros M. Mobilising Against Sexual Harassment in Public Space in Egypt: From Blaming 'Open Cans of Tuna' To 'The Harasser Is a Criminal'. EMERGE Case Study 8, Promundo-US, Sonke Gender Justice and the Institute of Development Studies (IDS). Brighton. 2015.

[19] لمزيد من التفاصيل حول قوة العمل المناهضة لختان الإناث وأهدافها، ونشاطاتها يمكن الرجوع للبيانات الصادرة عن قوة العمل والمتاحة على الموقع الرسمي لمركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي على الرابط التالي: https://tadwein.org/ar/

[20] أحمد بدر، وأمل فهمي، خريطة مشروعات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق.

[21] El Feki, Shereen, Brian Heilman, and Gary Barker. "Understanding Masculinities Results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa." (2017): p.47.

[22] هدى كمال، مرجع سابق، ص17.